



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأزمة الاقتصادية العالمية من و جهة نظر الاقتصاد السياسي

اسم الكاتب: د. فادي الخليل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4187>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 08:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الأزمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي

الدكتور فادي الخليل *

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2009. قبل للنشر في 8 / 11 / 2009)

□ ملخص □

يناقش البحث موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بالاستناد إلى تحليل خصائص الرأسمالية وبالتحديد خصائص التقلبات الاقتصادية ومراحل الدورة الاقتصادية الرأسمالية، انطلاقاً من فرضية دورية الأزمات الاقتصادية الرأسمالية، والتي تعمقت في ظل النهج الليبرالي المعتمد على الأسواق المالية بعيداً عن الإنتاج السمعي الحقيقي. وبالتالي يحاول الباحث استعراض الجذور الحقيقة للأزمة الاقتصادية العالمية ودراستها وتحليلها للوقوف على حقيقة هذه الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات العربية بشكل خاص، واستعراض الآليات الموضوعة لمواجهة هذه الأزمة والأفاق المستقبلية لتطورها. كما يناقش الباحث فكرة احتمال كون هذه الأزمة مصطنعة أم ناتجة عن اختلالات هيكلية في البنيان الاقتصادي الرأسمالي، وصولاً إلى النتائج التي برهنت صحة فرضية البحث بتوضيح السمة الدورية في الأزمات الاقتصادية المتعلقة بطبيعة ونهج الاقتصاد الرأسمالي.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية- أزمة اقتصادية- الدورة الاقتصادية- الاختلالات الهيكلية- التقلبات الاقتصادية.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

The Global Economic Crisis from The Perspective of Political Economy

Dr. Fadi Alkhalil*

(Received 21 / 5 / 2009. Accepted 8 / 11 /2009)

□ ABSTRACT □

The subject of research discusses the current global economic crisis on the basis of analysis of the characteristics of capitalism and particularly, the characteristics of economic fluctuations and the stages of the economic cycle of capitalism, under the assumption of periodic economic crises of capitalism, which has deepened in light of the liberal approach adopted in the financial markets away from the real commodity production. Thus, the researcher tries to review the real causes of the global economic crisis, studied and analyzed to determine the truth of this crisis and its repercussions on the global economy in general and the Arab economies in particular, and review mechanisms provided to address this crisis, and the prospects of its development. The researcher also discusses the possibility that this crisis was fabricated or caused by structural imbalances in the economic structure of the capitalist economic structure, to the results that have demonstrated the validity of the hypothesis of the research to clarify the attribute of periodic economic crises on the nature and approach of the capitalist economy

Keywords: Financial Crisis, Economic Crisis, The Economic Cycle, Structural Imbalances, Economic Fluctuations

*Associate Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, University Tishreen, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ خريف عام 2007 أزمة مالية عالمية ابتدأت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية والنامية التي ترتبط اقتصادياتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، حيث وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19/بنكاً، وتواترت الانهيارات في العام الحالي وأمتد ذلك إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتحول الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود والانكماش بعد أن أعلنت الدول الصناعية الكبرى الثمانية دخول اقتصادياتها الركود بعد تسجيل بيانات انكماش للربع الثالث من عام 2008 بنسبة 0.5%/لكل من اقتصاديات الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا، ودخول روسيا في الركود في كانون الأول 2008 وإعلان العديد من دول العالم دخولها في الركود أيضاً [1].

أهمية البحث وأهدافه:

تبعد أهمية البحث من الترابط الكبير بين معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة لهيمنة الاقتصاد الأمريكي على اقتصاديات الأخرى انطلاقاً من كون الدولار هو العملة العالمية التي تجري بواسطتها معظم المبادرات التجارية والتي يتم بها أيضاً تسعير المواد الأولية والخام عالمياً، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العالمي يتتأثر بأية أزمة مالية تتطرق من مركز الرأسمالية العالمية (أي الولايات المتحدة الأمريكية).

وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الأزمات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرأسمالي تتصف بالدورية، خاصة في ظل الترابط الوثيق بين الأسواق المالية العالمية والتي اعتمدت على الريع المالي كأساس للنمو بعيداً عن الإنتاج السمعي الحقيقى. وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة هذا الترابط في الاقتصاد العالمي، وتسلیط الضوء على آلية الدورة الاقتصادية الرأسمالية، لنصل من خلالها إلى الجذور الحقيقة للأزمة الاقتصادية العالمية، وبالتالي محاولة الوقف على مسارها المستقبلي وتداعياتها وإمكانية الحد من تأثيرها وخاصة على الاقتصاديات العربية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات والأرقام المتوفرة عن الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال وصف وتحليل الأزمة الاقتصادية العالمية انطلاقاً من تحليل الاقتصاد الرأسمالي وأآلية عمل السوق في إطاره، وبالتالي يدرس البحث النقاط التالية:

- التقلبات الاقتصادية والدوره الاقتصادية الرأسمالية.
- الجذور الحقيقة للأزمة الاقتصادية العالمية.
- آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية.

النتائج والمناقشة:

أولاً. التقلبات الاقتصادية والدوره الاقتصادية الرأسمالية:

يتميز النظام الرأسمالي بأن الأثمان تتحدد فيه وفقاً لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أي تدخل من جانب الحكومة. ويؤدي جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، وكذلك ما يتم استهلاكه منها. أي أن جهاز الثمن في النظام الرأسمالي من أهم العناصر التي يعتمد عليها في التوفيق بين الموارد المتاحة في المجتمع والاحتياجات المطلوب إشباعها؛ حيث إن جهاز الثمن يقوم تلقائياً بتوزيع عناصر الإنتاج على أوجه النشاط المختلفة وبالكميات التي يحتاجها كل نشاط، كما يتولى مهمة توزيع إنتاج الأنشطة المختلفة من السلع والخدمات على المستهلكين المختلفين الذين يحتاجون إلى هذا السلع وبالكميات التي تتناسب مع حاجة كل منهم، أو بمعنى آخر، بعد جهاز الثمن الحلة التي تربط بين المستهلكين والمنتجين. ويتحدد الثمن في النظام الرأسمالي بقوى العرض والطلب، حيث تتحدد رغبات البائعين بما يسمى قوة العرض، أما رغبات المستهلكين فتحدد بما يسمى قوه الطلب [2]، ويتلاقي قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق، ومن هنا جاءت تسمية الاقتصاد الرأسمالي "باقتصاد السوق" أو "اقتصاد العرض والطلب".

وعندما يوزع المستهلك دخله على السلع الاستهلاكية فإنه يفضل بطبيعة الحال السلع التي تعطيه إشباعاً أكبر. ويكون العامل الحاسم في معاقة النفع مع الإشباع هو الثمن المدفوع في السلعة، فإذا تحدد ثمن السلعة وكان مرتفعاً فهو دليل على رغبة المستهلكين في الحصول على مزيد من هذه السلعة، وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين كذلك لإنتاج المزيد من هذه السلعة المرغوبة، وعندما يقرر المنتج اختياره لعوامل الإنتاج فهو يهتم بذلك بجهاز ثمن عوامل الإنتاج، ويختار تلك الأنواع من العوامل ذات الثمن الرخيص، طالما أنها تعطي الجودة نفسها، وعندما يجد المنتج أن هناك سلعة لها أثمان مرتفعة تدريجياً فهو يوجه موارده لها. وجهاز الثمن الذي نقصده ليس جهازاً مادياً ملمساً يتولى هذه العملية فعلاً، ولكنه مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة، والتي تحكم سلوك الأفراد، والتي تبين ردود فعل الأفراد على التغير في الأسعار [3].

ويعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن "جهاز الثمن" كفيل بتحقيق التوازن التلقائي بين الإنتاج والاستهلاك. والواقع كما ثبتت التجربة . أن هذا التوازن لا يمكن أن يحدث بطريقة تلقائية. ويرجع ذلك إلى أنه في ظل النظام الرأسمالي الحر، يتولى المنظمون وأصحاب المشروعات وضع خطط الإنتاج التي تعتمد إلى حد بعيد على التنبؤات والتوقعات المستقبلية. وقد ثبتت التجربة أن المنظم الفردي وحده لا يتوفر لديه الإمكانيات لدراسة الطلب في الأجل الطويل، ولا سيما دراسة الحالة الاقتصادية بصفة عامة وما يتطلع إليها من تغيرات، ويتربّط على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص بما يتوقعه المنظمون أو أصحاب المشروعات، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية (رواج وكساد) هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر. وتظل دراسة اقتصاديات الدول الغربية التي اتبعت هذا النظام أكثر من مئة عام دليلاً قاطعاً على حقيقة التقلبات الاقتصادية في هذا النظام، وما يتربّط على ذلك من بطالة خلال فترات الكساد[2].

وتاريخ الدورات الاقتصادية طويل في ظل النظام الرأسمالي، وهناك ما يسمى بالدورة القصيرة جداً، والدورة المتوسطة الأجل والتي تحدث بين فترة تطول من 105 سنوات، وهناك دورات طويلة الأجل تحدث كل 10 سنوات أو 15 سنة، بل يذهب بعضهم إلى أن هناك دورات تحدث كل 50 سنة [3].

وهناك تفسير آخر لأسباب الدورات الاقتصادية طويلة الأجل، هو أنها تحدث نتيجة آثار الأحداث السياسية المهمة كالحروب أو الاكتشافات العلمية الضخمة التي تغير من طبيعة النشاط الاقتصادي الإنتاجي في المجتمع. وتفسير الدورات المتوسطة بأنها تحدث كل 10 سنوات في المتوسط باعتبارها الفترة اللازمة لتجديد المعدات الرأسمالية المستهلكة كالآلات مثلاً، مما يؤدي إلى تنشيط الطلب عليها لفترة لابد أن يعقبها فترة فتور في الطلب، نظراً لطبيعة

هذه السلع المعمرة. أما الدورات القصيرة فتفسيرها العام هو أنها تحدث كل ثلاثة سنوات تقريباً، أو كل أربعين شهراً تقريباً نظراً لما يحدث خلال هذه المدة من تراكم البضائع والمخزون السمعي لدى المنشآت، يعقب ذلك فتور في الطلب، يؤثر وبالتالي على نشاط المصانع المنتجة للسلع، إلى أن تتخلص المنشآت مما لديها، فتبدأ فترة أخرى من التوسيع في الطلب [3].

خصائص التقليبات الاقتصادية:

أسفرت الدراسات الإحصائية عن أن التقليبات الاقتصادية تميز بخصائصتين رئيسيتين هما صفة "الدورية" أي التكرار عبر فترات، وصفة "التوافق الزمني" لمجموعة اتجاهات اقتصادية داخل الهيكل الاقتصادي [4].

الخاصية الأولى (الدورية): تعاود التقليبات الاقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماماً من حيث القياس الزمني، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورية أو التكرار التي تنسن بها التقليبات، وقد لا تتشابه الدورات المتعاقبة من حيث مداها أو الفترة التي تستغرقها، ولعل ظاهرة الدورية هذه أصبحت موضوع دراسة رجال الأعمال واهتمامهم إلى درجة أنهم يدخلون في توقعات يتم بناء عليها تقدير الظروف المستقبلية.

الخاصية الثانية (الشمول والتوافق الزمني): تشمل التقليبات الاقتصادية معظم أجزاء الجهاز الاقتصادي. ويتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي. وقد يمثل بعضهم هذه الظاهرة بذلك الإحساس بالألم الذي يصيب كل الجسم عندما يتعرض لصدمه أو التهاب في جزء من أجزائه، إذا حدث ما يؤثر في ميدان إنتاج أو قطاع أو منشأة كبرى، فإن هذا الأثر سيتدبر مداه إلى كل هؤلاء الذين يتعاملون مع "المصاب" وسيؤثرون كذلك على غيرهم من لهم صلة اقتصادية بهم. وهكذا يمتد الأثر إلى الجهاز الاقتصادي كله. ففشل بعض المنشآت يعني فشلاً لآخرين غيرهم والتأثر يخلق تفاؤلاً، والتشاؤم يخلق التفاوؤم.

مراحل الدورة الاقتصادية:

تميز الدورة الاقتصادية باتجاهين متناقضين [3]:

• الاتجاه التصاعدي ويتتمثل بما يلي:

1. مرحلة الكساد: يكون النشاط الاقتصادي قد وصل إلى منتهى ما يمكن عملياً من الانخفاض. فال أجور منخفضة لمن ساعدتهم القرارات على الاستمرار في العمل. وتكون قوة النقود الشرائية عالية ولكن القدرات الشرائية للأفراد ضعيفة رغم انخفاض الأسعار، ونظراً لضعف القدرة الشرائية في المجتمع، فمن البديهي أن يكون معدل الإنتاج في قطاعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية منخفضاً في ميدان الإنتاج، ويستقر توازن قطاع الأعمال عند مستوى منخفض من حيث الأسعار والعمالات والأرباح والتكاليف. ويتحمل المجتمع هذه الفترة بما فيها من شقاء للعاطلين ولهؤلاء الذين خسروا الجزء الأكبر من ثرواتهم أو يعانون انخفاض الدخل، ولكن هذا الوضع لن يستمر إلى الأبد بعد فترة قد تطول أو تقصير يستعد المجتمع لمواجهة فترة من التفاؤل تحل محل التشاؤم، فالكساد بطبيعته يحمل بين ثنياه بذور الإنتاج.

2. الانتعاش: تكمن بذور الإنتاج في انخفاض مستويات الأجور حتى بالنسبة للعمال المهرة، وتتوفر فرص الاقتراض قليل التكلفة، وانخفاض الودائع لدى البنوك، وانخفاض نفقات الخامات والمعدات نسبياً، وقد تتحسن أسعار المنتجات، وتکاليف الإنتاج، وذلك لأن المراحل الأخيرة من الكساد تكون قد شدت النفقات إلى مستوى منخفض جداً بحيث يظهر بصيص من أمل الربح. وهذا الأمل يحفز المنظمين أن يخاطروا بالعودة إلى تشغيل الإنتاج، وسيحاول هؤلاء اقتناص الفرص قبل غيرهم من المنافسين، فيصلحون المعدات الإضافية وسرعان ما يجدون فريق آخر حذوه، وتنبدأ الطلبات على شركات التشييد والبناء، فتضداد العمالة، ويحصل العمال على دخل إضافي بعد أن انتقلوا من البطالة إلى التوظيف، فينفقون هذا الدخل على سلع استهلاكية، وهذه الزيادة في الإنفاق تبعث على تشغيل الإنتاج في صناعات

أخرى كصناعة السلع الاستهلاكية فتزداد العمالة، فالدخل، فالإنفاق، وهكذا يكون المجتمع قد تخطى الكساد وانتقل إلى النشاط الطبيعي.

3. التوسيع: إن تيار الانتعاش الذي بدأ يزداد قوة يجد تدعيمًا من جهات متعددة، فتشجيع الاستثمار في صناعة ما يؤدى إلى التشجيع في صناعة أخرى، وأجور العمال في صناعة ما تخلق طلبات على منتجات صناعة أخرى، وإذا ساد تشجيع عام في الطلب فإن الأسعار ستميل نحو الارتفاع وتزداد دخول رجال الأعمال، بينما لا ترتفع الأجور وأسعار الفائدة إلا ببطء. وهذا يعني اتساع الربح أو الفائض. وهنا يبدأ التفاؤل وإذا بدأ فسوف ينتشر سرعة وإلى كثير من المجالات، فالبنوك متأنكة أن المنظمين يربحون، ولذلك فهي لا تمانع في الإقراض، فتوسيع في الائتمان ويتمادي المنظمون في الاقتراض ويتسعون في الإنتاج طالما أن الأرباح المتوقعة تفوق سعر الفائدة. إن هذا الرواج غير العادي يصيب رجال الأعمال بالاندفاع فيبالغون في التفاؤل، وتصيب حمى الكسب غالبية رجال الأعمال، وهكذا يصل المجتمع إلى الفورة الاقتصادية التي قد تستمر عدداً من السنين.

• الاتجاه التنازلي ويتمثل بالتالي:

1. نقطة التحول التنازلي: وبما أن الكساد يولد الانتعاش ذاتياً، فإن ظروف الرواج الجامد تحمل بين ثناياها عوامل إيقافها، فال أجور قد أخذت في الارتفاع، وزيادة الطلب على العمل قد أدت إلى توظيف عناصر أقل كفاية بأجور قد تفوق إنتاجيتهم، وقد بدأ سعر الفائدة في الارتفاع، وارتفعت كذلك أثمان معظم الخامات ومعدات الإنتاج، وبدأت نفقات الإنتاج تسير في مرحلة تصاعدية، ويأتي الوقت الذي تختفي فيه نفقات الإنتاج في مرحلتها التصاعدية أثمان المنتجات، فتناقص فرص الربح، ويتصاعد الفائض والربح تدريجياً، ويختفي فائض الربح من بعض المنشآت وتتحقق منشآت أخرى خسارة. عندما تقارب مرحلة الرواج على الانتهاء يبدأ القلق. وقد يساور القلق البنوك، فتلوح بطلب رد القروض التي سبق أن قدمتها، مما يؤدي إلى إرجاع المركز المالي للمقترضين، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار عدوى القلق والذعر في دوائر الأعمال ويصبح الجو ملبداً بغيوم التشاؤم الذي تقود إلى مرحلة النكسة [4].

2. مرحلة الانكماش: في هذه المرحلة يصاب كل منظم بالقلق على مركزه، ويتيقن أن مرحلة الكسب قد أوشكت على الانتهاء، فيتوقف المنظمون عن طلب معدات وخامات جديدة، ويحاول البعض منهم تخفيض معدلات القروض، وتبدأ أخبار الإفلاس في الانتشار، وتزيد الشائعات وتنتشر ويزداد الذعر، ويزداد تفضيل الأفراد للنقد السائل، فيضيرون بذلك إلى تيار الانكماش، فإذا يقل الإنفاق فتختضن أرقام المبيعات فيزيدون قلق رجال الأعمال تأكيداً. وكما أن الرواج يغذى نفسه، فإن الانكماش يغذي نفسه كذلك، لأن كل فرد يفكر في نفسه، فيحاول إنقاذ المركز المالي أو يمتنع عن الإنفاق وسرعان ما يتجمع أثر الامتناع عن الاتفاق بالتوجه نحو الانكماش، فتبدأ بوادر الانهيار، وإذا انهارت منشأة فإنها تخلف وراء انهيارها صعوبات عملية وبيكولوجية لكل من كان يتعامل معها من المنشآت الأخرى. فيطغى التشاؤم على الجميع، ويعم اليأس والبؤس بين العاطلين الذين سُرّحوا من المنشآت التي أفلست أو خفضت من معدلات نشاطها، فتؤدي البطالة إلى بطالة، بكل ما لها من آثار انكمashية، وبعد فترة يجد المجتمع نفسه قد عاد إلى ظلمات الكساد مرة أخرى فترة يستمر مداها رد فعل بقدر ما كان الانحراف شديداً خلال مرحلة التضخم التي سبقت الانهيار [3].

ثانياً. الجذور الحقيقة للأزمة الاقتصادية العالمية:

بدايةً لابد من القول بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست سوى نتاجاً للسياسات المالية والنقدية خاصة في ظل النهج الاقتصادي الليبرالي الذي يعتمد بشكل رئيس على الحرية المطلقة، والتي أدت إلى اعتماد الاقتصاديات الرأسمالية على الأسواق المالية كمحدد رئيس للنمو بعيداً عن الإنتاج السمعي الحقيقي. وتتجدر الإشارة هنا إلى الترابط العضوي ما بين هذه الأزمة ومفهوم الأزمة الاقتصادية في الدورة الرأسمالية كنتيجة حتمية وجزء من هذه الدورة كما ذكرنا سابقاً.

فالازمات الاقتصادية الدوربة كانت السمة البارزة في تاريخ الاقتصاديات الرأسمالية، حيث يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية والتي تضم الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبليورت في أزمة الكساد الكبير (1929-1933). وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول من هذه الأزمات وبدرجات متباينة، خلال الفترة ما بين (1979-1997) كانت هناك أكثر من 158/ أزمة سعر صرف و 54/ أزمة مصرفية، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المالي في الثمانينيات والتسعينيات، وفي أواخر التسعينيات تدهور أداء البنوك في دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة، وفي معظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق فإن النظام المالي فيها شهد خسائر ضخمة، وأخيراً فإن الأزمة المالية في دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتجدد مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من 79/ من بين 509/ بنكاً في ولاية نيو إنجلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سبباً في فشل أكثر من 14% من بنوك نيو إنجلاند. ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها إلى تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الخسائر والتلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً من دولة لأخرى وتجاوزت 25% في بعض الحالات (الأرجنتين، تشيلي، ساحل العاج) [5].

ويعتقد البعض أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة هي أزمة بدأت في القطاع العقاري حيث أن انخفاض قيمة العقارات أدى إلى ضعف قدرة البنوك على تسديد التزاماتها تجاه المؤسسات والأفراد، ولكن الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين سبقت، ففي أربعينيات القرن الماضي كان نظام النقد الدولي يعتمد على قاعدة الذهب، حيث كانت كل عملة تغطي نفسها بالذهب. لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة اجتمعت البلدان الرأسمالية ووقعت (اتفاقية بريتون وودز) تم من خلالها منح الدولار دور عملة التبادل الدولية. وكانت نقطة التحول الرئيسية في اتفاقية بريتون وودز إلغاء ارتباط الذهب بالدولار عام 1979، ومنذ ذلك الحين وآلية الطباعة الأمريكية مررتاً لأن الدولار الأمريكي أصبح مهيمناً بفضل القوة العسكرية والهيمنة الأمريكية على العالم بحيث فرضت تسعير جميع المواد الخام (بما فيها النفط) في العالم بالدولار، وصار الدولار عملة التبادل الدولية دون أن يكون له أية تغطية ذهبية. وأيضاً من أهم الأسباب الرئيسية للأزمة بدأت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بحيث حدث كبير عام 1987 سمي (أيلول الأسود) والذي حصل فيه انهيار في البورصات، تبعه انهيار نسيبي آخر في تشرين الأول عام 1988، لكن الحدث الأهم هو تراكم الوفورات المالية (سندات، أسهم، مشتقات مالية) غير مسبوقة بين عامي 1989-2001 لكن ليس نتيجة للاقتصاد العيني، بل كنتيجة للتحولات السياسية العالمية والتي تجلت بانهيار الاتحاد السوفييتي الذي نجم عنه ضخ حوالي تريليون دولار في الأسواق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية التي نجم عنها صفقات ضخمة للسلاح، حيث صرّح وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن مجموع ما دخل على الولايات المتحدة من أموال في فترة كلينتون نتيجة هذه الصفقات يتراوح ما بين 5-7 تريليون دولار، وهذا ما جعل فترة رئاسة كلينتون تشهد فائضاً في الموازنة، وتراجعاً للمديونية والبطالة ونمو أسواق

المالُ، وبالتالي، و كنتيجة لهذه الفوائض المالية الضخمة أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة منذ عام 2000 بالارتفاع بصورة مستمرة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة. وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء السكن بهدف العقارات أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. وتضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته فانفجر في صيف عام 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قد تصل إلى 50% من قيمة العقار، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم، حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكلبين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقرضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، وبلغت إجمالي الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية 6.6 تريليون دولار. كما أن ارتفاع أسعار الغاز والنفط وارتفاع فاتورة الولايات المتحدة في حربها في العراق وأفغانستان أدت إلى تفاقم الأزمة وتسرع حدوثها. ولقد تباً اقتصاديون قبل أن تبدأ الحرب، بأن حرب العراق يمكن أن تسبب بأزمة اقتصادية للولايات المتحدة، منها تصريح جوزيف ستيفنستون الاقتصادي والممستشار السابق لكلينتون في وقت مبكر من العام 2008 في مقابلة نشرت في صحف استرالية: "إن حرب العراق كلفت الولايات المتحدة 50-60 مرة أكثر من تقديرات إدارة بوش، وشكلت السبب المركزي للأزمة المصرفية التي تهدد الاقتصاد العالمي". ويتوقع أن تكلف الحرب على العراق 3ألاف مليار دولار. وبوضع ستيفنستون لوجهة حرب العراق باعتبارها "السبب الخفي لأزمة ضعف الثقة حالياً لأن البنك المركزي استجاب للاستزاف المالي المكافحة للحرب بإغراق الاقتصاد بالثباتات رخيصة، وتم مضاعفة الإقراض لشراء البيوت، والتعاظم السريع للاستهلاك. وكان الهبوط سيدفع الاقتصاد الأميركي نحو الركود" [6].

كما أن الليبرالية الاقتصادية التي تتبناها وتتذرّع بها الولايات المتحدة ساهمت بصورة كبيرة في إيجاد هذه الأزمة، حيث أدت إلى ضعف الرقابة العامة على مبادرات القطاع الخاص، وضعف الشفافية لديه من خلال تخفيض وهمي لإيرادات الشركات، وارتفاع ما يدفع من مرتبات ومزايا إضافية للمدراء التنفيذيين حتى وصلت المدفوعات الشهرية للمدير التنفيذي في الشركات الكبرى عدة ملايين من الدولارات شهرياً. وبصورة أدق، فقد أثبتت "الحرية الاقتصادية

* وذلك بالرغم من العجز في الميزان التجاري منذ عام 1971، حيث لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار، والذي يعود السبب الأساس فيه إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصه السمعي على تلبية الاستهلاك. وقدر العجز في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأسباب الرئيسية لهذا العجز غلبة الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب، حيث تستخدم الضرائب كوسيلة للحصول على أصوات الناخبيين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي. ومن الأمثلة على ذلك وعود بوش بتحفيض الضرائب عشية الانتخابات العامة الثانية مما أدى إلى انخفاض في إيرادات الدولة من الضرائب بحوالي \$200 مليون وهذا أدى إلى تفاقم الدين العام، حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الدين الحكومي (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. وبمقدار حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، وثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

المطلقة" التي تغنى بها أصوليو السوق على مدى السنوات العشرين الماضية فتلها، وأدى رفع الضوابط المالية إلى تراكم مراكز باللغة المجازفة دفعت الاقتصاد العالمي إلى انكماش مرتبط بالدين. ومن جهة أخرى، خلق الإيمان الأعمى بكفاءة الأسواق المالية المحررة من الضوابط التنظيمية وعدم وجود نظام مالي ونقيدي قائم على المشاركة لدول العالم اعتقاداً واهماً بإمكانية تحقيق أرباح دون مجازفة وأطلق يد الإسراف في الأنشطة المالية المضاربة في مجالات عديدة، وأدى الدور والوزن المتعاظمان لكتار المستثمرين الماليين في أسواق العقود السلعية الآجلة إلى التأثير في أسعار السلع الأساسية وتقليلها. وظهرت فقاعات مضاربة فيما يخص بعض السلع الأساسية أثناء فترة الازدهار وانفجرت بعد صدمة الرهون العقارية العالمية المخاطر. وكان من شأن عدم وجود نظام مالي لإدارة تقلبات أسعار الصرف تيسير تفشي المضاربة على العملات وزيادة الاختلالات العالمية. وكما حدث في آسيا قبل عشر سنوات، دفعت المضاربة على العملات وأزمة أسواق الصرف بعدد من البلدان إلى حافة الانهيار الاقتصادي وزادت من حدة الأزمة [7].

ومن المؤكد أن مسببات هذه الأزمة أكثر تعقيداً مما توحى به الشروح التبسيطية التي توجه إصبع الاتهام إلى التقصير الحكومي، إذ لا يمكن تفسير الانهيار شبه الكامل للنظام المالي لا "بالسيولة المفرطة" نتيجة "السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة" ولا "بوفرة المدخلات العالمية"، ولا حتى بسوء سلوك فردي. كما أدى رفع الضوابط المالية، جراء الإيمان الإيديولوجي بفضائل السوق، إلى ابتكار أدوات مالية لا تمت بصلة لأنشطة الإنتاجية في القطاع الحقيقي للاقتصاد. وتشجع هذه الأدوات أنشطة المضاربة التي تستند إلى معلومات مقنعة في ظاهرها، ولكن لا تundo كونها في حقيقة الأمر استقراءً للاتجاهات وإسقاطها في المستقبل.

ولما كانت الاختلالات في الحساب الجاري تعكسها اختلالات في الحساب الرأسمالي، فإنها تؤدي إلى انتشار الأزمة المالية سريعاً عبر البلدان. فالبلدان التي تسجل فائضاً في الحساب الجاري تضطر، بشكل أو باخر، إلى سد الفارق بين إيراداتها من الصادرات وإنفاقها على الواردات بفروض تقديمها للبلدان التي تسجل عجزاً. وتعكس الخسائر المالية في بلدان العجز أو عدم القدرة على تسديد القروض انعكاساً مباشراً في بلدان الفائض وتتذر بتقويض نظامها المالي. وطريقة العدو هذه شديدة في عالم اليوم الذي يفتقر بوضوح إلى حوكمة العلاقات النقدية والمالية الدولية [7].

ومن الأسباب الهامة الأخرى لتعاظم الاختلالات حركة الأسعار النسبية للسلع التجارية نتيجة المضاربة في أسواق الصرف والأسوق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انحرافات كبيرة في أسعار الصرف. وأفضت المضاربة في أسواق الصرف بسبب الفوارق في أسعار الفائدة إلى إنفاق مفرط في البلدان المتقدمة لرأس المال. ومع تدفق رؤوس الأموال الباحثة عن عائد عال ارتفعت عملات البلدان المتقدمة لرأس المال (التي تتسم بنسبة تضخم وأسعار فائدة أعلى) بالقيمة الاسمية والحقيقة، الأمر الذي أدى إلى تغيرات كبيرة في المزايا المطلقة أو في مستوى القدرة التنافسية الإجمالية لبعض البلدان مقارنة ببلدان أخرى. وكان انفكاك الترابط بصفة متزايدة بين تغيرات أسعار الصرف الاسمية و "الأسسية الاقتصادية" (وبخاصة فارق التضخم بين البلدان) سبباً رئيساً من أسباب الاختلالات العالمية المتعاظمة. وإذا أريد لزيادة الرفاهية الاقتصادية أن تستمر فلا بد من تعليمها دون المساس بالمراكز التنافسية النسبية للبلدان. واستحواذ الشركات على حصص في السوق على حساب شركات أخرى هو عنصر أساسي من عناصر النظام السوقي. ولكن عندما تكتسب دول حصصاً على حساب دول أخرى بسبب تفوق مركزها التنافسي يصعب تجنب الوقوع في مأزق. فإذا لم تكن الدول "الفائزه" راغبة في السماح بإعادة توازن المراكز التنافسية بشكل كامل في الأمد البعيد فإنها لا تبقى أمام الدول الخاسرة خياراً سوى الإفلاس. وهذه الظاهرة أطلق عليها ج. م. كيتر قبل 80 سنة اسم "مشكلة التحويل" ، وما زال أساسها المنطقي صالحًا اليوم. وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، أدى الارتفاع المفرط في أسعار السلع الأساسية إلى ظهور فوائض في الحساب الجاري، كبيرة جداً في بعض الأحيان، في البلدان المصدرة لهذه السلع

خلال السنوات الخمس الماضية. ولكن عندما حانت ساعة "التصحيح" سرعان ما تدهورت حالة العديد من منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية الأفقر والأصغر. وثمة أدلة متزايدة على أن طغيان الأصول المالية في أسواق العقود السلعية الآجلة أدى دوراً مهماً في اتساع نطاق تقلب الأسواق وارتفاع حدة [7].

أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة المالية:

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططاً لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفي ما يلي تلخيص لمضمون أهم هذه الخطط والإجراءات:

خطة الولايات المتحدة الأمريكية: صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها مجلس النواب والشيوخ وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرارها، تقوم على ضخ سبعة مليارات دولار لشراء الديون الهائلة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها.

وينص القانون أيضاً على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق. وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بحوالي مئة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد. وتنزع الخطة الأمريكية أيضاً دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيون من التخفيفات الضريبية بخمسة ألف دولار [8].

خطة الدول السبع الصناعية: وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وإنجلترا وإنكلترا وإيطاليا واليابان وكندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى، وافتقت على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورأس المال، كما أعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية المباشر.

خطة منطقة اليورو: تبني قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها. وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن حكومات الدول الخمسة عشرة التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصص في البنوك، كما تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكميله لجهود المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك [9].

- فرنسا: اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو وتشمل الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتشجيع عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها، واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو. وقد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما سبقه الدولة من

مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال أن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضخ كاملاً في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجدداً [8].

• ألمانيا: وافقت الحكومة الألمانية على خطة الإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعين مليار يورو، وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقدير رواتب مسؤولي المصارف التي تسقى من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة. ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة الإنقاذ الثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو رال ستيت إتش آر إس، ورصد لهذه الخطة حوالي 35 مليار يورو، غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها. الحكومة قالت إنها لن تؤمّن الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26.6 مليار يورو، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8.5 مليار يورو [9].

• بريطانيا: أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل 250 مليار جنيه من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد، وتشمل الخطة عرض سائلة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفية من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل، وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوعة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيف التوزيعات النقدية في هذه المصارف [8].

• خطة روسيا: أقر مجلس الدوما الروسي خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المالي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو، وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبنموذل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ. كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو، كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيف الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المالي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المالي الروسي [9].

خطة دول الخليج: اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضاً قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المالي. ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير. وفي خطوة إجرائية أخرى أعلنت بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإراضي الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع. وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة ولاسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا طلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم. وفي قطر اشتربت هيئة الاستثمار ما بين 10-20% من رأس المال البنوك المدرجة في

سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى صبح سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية. وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مئتي مليار ريال، ولديها خيار افتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال [10].

رأي صندوق النقد الدولي: يرى الصندوق بأن هناك رابط قوي ما بين التطبيق التام لاتفاقية بازل 2/ والاستقرار المالي، وتهدف مبادرته إلى تقويم فعالية تطبيق هذه الاتفاقية ومعاييرها [8].

ثالثاً. آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية:

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في الواقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

- **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

- **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

- **المجموعة الثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط المصدر الرئيس للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل في شهر تموز الماضي إلى حوالي 52 دولاراً للبرميل حالياً، أي بانخفاض بنسبة أكثر من 60%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008 [6].

من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتغيرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها، لكن بالنظر إلى كون الاحتياطي النقدي لدول الخليج يصل إلى 7 تريليون دولار منها 3 تريليون دولار استثمارات أجنبية في الدول التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية، واستناداً

إلى بعض الأرقام التي تحدثت عن خسارة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة حوالي 30% من قيمتها، يمكن تخيل الخسائر الكبيرة التي لحقت بهذه الدول [6].

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداءً من الولايات المتحدة، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مروراً بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصاً الخليجية والمصرية. أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثير البورصات فسيكون في مستوى تأثير بورصات المجموعة الأولى. أما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدوداً أيضاً [8].

وشكل عام، يلاحظ أن انعكاس الأزمة على الاقتصاديات النامية (ومنها الاقتصاديات العربية) تجلّى بصورة واضحة بالانخفاض في الطلب، والانخفاض في حجم الصادرات السلعية والخدمية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وترافق ذلك مع ضعف مستويات التوظيف، وتوقف بعض المشاريع أو تباطؤ تنفيذ الكثير منها لاسيما التي تتم بتحويل أجنبى أو استثمارات أجنبية، وأيضاً ترافق ذلك مع توقف المساعدات وانخفاضها بشكل كبير.

كما تأثرت الخدمات المالية والسياحية بشكل كبير ولاسيما في دبي، وتأثر القطاع العقاري بالتزامن مع تأثر تحويلات المصادر. حيث كان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة على السوق العقارية الخليجية سرياً وبالغاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع لافت في القيم الرأسمالية العقارية وقيمة الإيجارات. ورصد التقرير الذي أصدرته /كوليبرز إنترناشونال/ لمناسبة انعقاد معرض سبتي سكيب أبو ظبي العقاري، وحمل عنوان: "رؤية عامة حول السوق العقارية الخليجية"، ما أسماه "تغيراً رئيساً لافتاً" في الآلية التي تحكم السوق العقارية الإقليمية تمثل في انحسار المضاربين العقاريين والمستخدمين النهائيين والمستأجرين، وبروز المستثمرين المحترفين الذين يشكلون اليوم أهم ركيزة للحركة العقارية في المنطقة. ويظهر التقرير مدى تأثر كل سوق خليجية بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية يعتمد في المقام الأول على مدى تعرض تلك السوق للمنظومة الاقتصادية العالمية، ومستوى المضاربات العقارية التي سبقت وصول الأسعار إلى ذروتها خلال السنة الماضية. ويرى أيان ألبرت، المدير الإقليمي في /كوليبرز إنترناشونال/ أن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية يتمثل في قلة السيولة وتشدد الجهات المُفرضة وفرضها معايير أكثر صرامة مقارنةً مع السنة الماضية. والأمر الأهم في هذا السياق هو تراجع ثقة المستثمرين العقاريين بشكل لافت، لاسيما مع إقبال الشركات على تقليص تعداد موظفيها، وتزعزع شعور بقية الموظفين بالاستقرار في وظائفهم، الأمر الذي حيد المستخدمين النهائيين والمستأجرين بعيداً عن السوق العقارية. وخلال الأشهر الستة الماضية، وهي فترة زمنية وجيزة نسبياً، شهدنا أمراً لافتاً وهو تحول المضاربين العقاريين إلى مستخدمين النهائيين ومستأجرين؛ واليوم نشهد تحولاً مماثلاً من مضاربين عقاريين إلى مستثمرين محترفين، وهم يشكلون اليوم أهم فئة بين المشترين في السوق العقارية الراهنة. وأما "التأثير المتتابع" للأزمة الراهنة على الأسواق العقارية ببقية البلدان العربية فسيظل محفوظاً إلى حدّ بعيد بمدى تعرض تلك البلدان للمنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، ونسبة المستخدمين العقاريين النهائيين إلى المستثمرين الحقيقيين ودورهم في تحفيز توجهات القيمة الرأسمالية على امتداد الأعوام الماضية [11].

وفي اقتصاديات مثل الاقتصاد المصري فقد تأثر الميزان التجاري بشكل مباشر من جراء نقص التبادل التجاري المتوقع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تبلغ نسبتها 60% إلى الولايات المتحدة و35% إلى أوروبا، وكذلك الفواكه والخضروات المصرية والمنتجات الغذائية والتي ستتأثر بنسبة 12% هذا العام حسب تصريحات المجلس التصديري المصري. أما إيرادات قناة السويس فمن المتوقع أن تتخفض بنسب

تترواح بين 15% و20% لتقلص حركة التجارة العالمية بين الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا ناتراً بالأزمة المالية [12].

أما بالنسبة للاقتصاد السوري، فيتوقع أن يكون أثر الأزمة ضعيفاً وذلك لعدم وجود دور واضح للقطاع المالي في المعاملات الخارجية، وحداثة سوق الأوراق المالية الذي انطلق العمل بشكل فعلي في آذار من العام الحالي، بالإضافة إلى أن القطاع المصرفي جزء كبير منه قطاع عام وبالتالي لازالت القواسم المشتركة مع النظام المصرفي العالمي قليلة وبالتالي قد يكون الأثر ضعيفاً، ومن حيث السيولة فإن المصارف العامة في سوريا تحافظ باحتياطي كبير أكثر حتى من المعايير العالمية مع عدم وجود الخبرات الكافية في استثمار هذه الفوائض. لكن هناك احتمال تأثير قطاع الصادرات ولاسيما من المواد الأولية نتيجة الركود العالمي وانخفاض أسعار النفط، وقد يتأثر أيضاً قطاع السياحة والنقل البحري لكن بشكل ضعيف. وأيضاً قد تتأثر بعض الاستثمارات التابعة لشركات خارج سوريا وبالتالي قد يحصل تباطؤ في التنفيذ.

أما إذا وجد أموال خاصة موضوعة لدى بنوك أجنبية فمن الممكن أن يكون الأثر عليها بشكل كبير، بينما المصارف الخاصة التي وصلت ودائعها بالقطع الأجنبي إلى حوالي 90 مليار ليرة سورية إذا كانت لا تزال مستمرة داخل القطر فسيكون الأثر عليها ضعيفاً أيضاً.

بقي لنا أن نطرح السؤال التالي: هل الأزمة مفعولة؟ الجواب: بالتأكيد لا، فالأزمة الاقتصادية التي حدثت هي حقيقة، ولو كانت الأزمة حكومية لقيل عنها أنها مفعولة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة، حيث إن المواطن الأمريكي كان يفترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية، وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار كل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي أزم بها (كما ذكرنا سابقاً)؛ مما أدى وبالتالي إلى انعدام السيولة في البنك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد. لكن يبقى السؤال مشروعأً من وجهة النظر السياسية وخاصة في ظل وجود نظرية الفوضى الخلاقة، حيث إنه من الممكن أن تكون الولايات المتحدة قد استثمرت معرفتها بحقيقة حميمية حدوث الأزمة بتصديرها إلى الاقتصادات الأخرى، وهذا ما يسمى بعلم السياسة "الإدارة بالأزمات"، وذلك محاولة منها للتغطية على المعاناة الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي نتيجة للسياسات الخاطئة على مدى عقود طويلة، والأعباء الكبيرة التي كلفتها إياها حروبها في القرن الحالي. ويمكن أن يكون حدوث هذه الأزمة واستغلالها فرصة إضافية للولايات المتحدة لإعادة فرض هيمنتها الاقتصادية وزيادة تعلق الاقتصاد العالمي بالدولار كعملة رئيسية.

الاستنتاجات والتوصيات:

بالنتيجة، ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نقول بصحبة الفرضية التي انطلق منها البحث، وهي أن هذه الأزمة ليست إلا نتاجاً عضوياً لللاقتصاد الرأسمالي الذي يتصف بدورية الأزمات وهذا ما ظهر من خلال استعراض الأزمات المتتالية التي مر بها الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي والتي أثبتت صفة الدورية كأحد خصائص التقلبات الاقتصادية الرأسمالية والتي تعتبر الأزمة أحد مراحل الدورة الاقتصادية. وبالتالي، ومن خلال تتبعنا لمسار الأزمة، نلاحظ بأنه قد تم تفريغها من مضمونها بأسرع وقت ممكن، حيث كان هناك تهويين من شدة الأزمة عام 2008، لكن بعد التعثر والإفلاس للعديد من البنوك الأمريكية وشركات التمويل العقاري والتأمين، امتدت الأزمة إلى

القطاعات العينية مما أدى إلى انتقالها إلى أوروبا والعالم. أما بالنسبة لخطط الإنقاذ فإن الموافقة عليها جاءت متأخرة وضخ الأموال كان بطيناً لا يتناسب مع الحاجات العالمية، وبالتالي كان الخطأ الأكبر هو التركيز على انعكاسات الأزمة وليس أسبابها.

ونلاحظ أن أهم الخطوات العلاجية للأزمة من قبل مجموعة العشرين هو التركيز على فتح أبواب الصادرات إلى الدول النامية وبالتالي إلغاء السياسات الحماية فيها، والتركيز على الدور الأمريكي لتوسيع السوق، في الوقت الذي تعاني منه الدول النامية من معاناة شديدة لأنها تعتمد بمعظمها على دخول ريعية (سياحة، ملاحة، تحويلات نقدية، معونات، دخول نفطية...)، وقد أثرت الأزمة عليها بانخفاض معدل النمو مع ازدياد حالات البطالة ناهيك عن انخفاض الطلب الخارجي، وتقدر الأمم المتحدة حاجة هذه البلدان، خاصة بعد انعكاس الأزمة على القطاع الغذائي العالمي إلى حوالي 25 مليار دولار لمواجتها، وذلك في ظل التخوف من الانفجار والتحولات الاجتماعية في الدول الفقيرة وخاصة ذات الأسلحة الكبيرة والتي تواجه نمو الفكر اليميني المتطرف.

أما بالنسبة للدول العربية، فإن اقتصاداتها مندمجة بالاقتصاد العالمي، وهناك نوع من الاعتماد على الدول الغنية من خلال الاستثمار الأجنبي، حيث لم يكن هناك أية نظرة استراتيجية للتعامل مع هذه الأزمات، بل سياسات ارجحالية يوماً يومناً، هذا بالإضافة إلى مشكلة البطالة المقاومة في الدول العربية.

وبالتالي، لمواجهة هذه الأزمة على الصعيد العالمي، لابد من القيام بما يلي:

1. ينبغي تعريف الكفاءة المالية بأنها قدرة القطاع المالي على حفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوفير خدمات ميسرة للاستهلاك، وأحد الأهداف الرئيسية للإصلاح التنظيمي هو تهيئة نظام يسمح باستئصال الأدوات المالية التي لا تساهم في الكفاءة التشغيلية أو الاحجتماعية.

2. في ظل عدم وجود نظام مالي دولي قائم على تعاون حقيقي، يمكن للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بالحفاظ على سعر صرف تنافسي والحد من أوجه عدم الاتساق بين العملات وأجال الاستحقاق في بيانات الأصول والخصوم الخاصة وال العامة على حد سواء. وفي نهاية المطاف، يمكن الاستعانة بسياسات احتياطية، مثل فرض تدابير رقابة على رؤوس الأموال تكون مسيرة للسوق، للحد من تراكم المخاطر في فترات الإزدهار.

3. ينبع لهيئات التنظيم في البلدان النامية أن تطور قطاعاتها المالية تدريجياً لتلبي دورات الازدهار والكساد.

4. ينبغي لهيئات التنظيم في مختلف البلدان أن تتقاسم المعلومات وتعكف على وضع معايير متماثلة وتتلافي التناقض على الحد الأدنى من التنظيم المالي وفيما يخص تزايد عدد المستثمرين الماليين في أسواق العقود السلعية الآجلة تستدعي عدة مجالات اتخاذ تدابير فورية لتحسين القواعد التنظيمية والتعاون العالمي.

5. لا بد من بذل جهود متتجدة لإنشاء ترتيب مؤسسي عالمي يحظى بدعم جميع الدول المعنية، ويكون من احتياطي مادي أدنى لتنبیت استقرار الأسواق والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وكذلك لإنشاء آلية تدخل، وينبغي توخي التدخل في الأسواق الآجلة عندما ترى مؤسسة عالمية مختصة أن أسعار السوق تخرج كثيراً عن نطاق سعري متغير يقدر بالاستناد إلى أساسيات السوق، وينبغي أن تكون الآية العالمية قادرة على المراهنة ضد مراكز صناديق استثمار رأس المال المخاطر وغيرها من العناصر الكبيرة المشاركة في السوق، وبالتالي على تولي دور صانع السوق.

وعلى صعيد الدول العربية فإن أهم الإجراءات والحلول العلاجية لمواجهة الأزمة تلخص بال التالي:

1. الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد العيني، أي تفعيل الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج الزراعي والصناعي الحقيقي، وبالتالي العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير الإنتاج المحلي بالتواري مع تفعيل التكامل العربي المشترك.
 2. وبالتالي، لابد للدول العربية من تفعيل الاستثمارات البينية، لأن هذه الاستثمارات لا تعتمد على الانكشاف الاقتصادي والتبعية للدول المتقدمة، بل يقوم على اقتصاديات قائمة بحد ذاتها.
 3. وأيضاً لابد من معالجة مشكلة البطالة وذلك باستيعابها من خلال مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر، مع تقديم معونات لل الصادرات والإصلاح المالي، وبالتالي الاعتماد على أسلوب التحفيز من خلال تخفيض الضرائب وتأجيل القروض.
- أما بالنسبة للاقتصاد السوري، وعلى الرغم من الأثر الضعيف للأزمة للأسباب التي عرضت سابقاً، لابد من وضع بعض المقترنات من أجل التنبؤ بأثر الأزمة ومحاولة التصدي لها:
1. البدء بمراقبة حركة قطاعات النقل ولاسيما البحري.
 2. البدء بمراقبة حركة التجارة الخارجية.
 3. مراقبة سيولة البنوك العامة والخاصة وحركة الودائع.
4. تحويل جزء من موجودات المصرف التجاري السوري من القطع الأجنبي في الخارج إلى المصرف المركزي واستثمار ذلك في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
5. متابعة استغلال الظروف الحالية لبعض الشركات في الخارج التي بدأت تتعرض للكساد والقيام بعقود مفيدة للقطاع الإنتاجي، والاستفادة من التنازلات التي قد تقدمها هذه الشركات.
6. تشجيع الاندماج ما بين المصارف وذلك بعد دراسة عملية الاندماج بدقة ومعرفة مدى توفر الظروف المناسبة لذلك.
7. العمل على تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة في المجال الاقتصادي والعمل على تحويل الفوائض المالية للدول العربية الغنية وتوجيهها للاستثمار العربي البيني.

المراجع:

1. الأزمة المالية العالمية 2008، موسوعة ويكيبيديا الحرة، تاريخ المشاهدة 2009/3/21.
http://www.ar.wikipedia.org/wiki/Global_financial_crisis_of_2008.html
2. جريجوري، بول؛ ستورت، روبرت. النظم الاقتصادية المقارنة، ترجمة: المنصور، طه، دار المريخ للنشر، 1994، 876.
3. نايهانز، جورج. تاريخ النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية، ترجمة: أحمد صقر، صقر، المكتبة الأكاديمية، 1997، 664.
4. راضي، عبد المنعم؛ بسيوني، محمد. أسس تطور الفكر الاقتصادي، مطبع الدار الهندسية، القاهرة، 2000، 458.
5. جاسم، صباح. أزمة النظام النقدي العالمي من النشوء حتى المعالجة، موقع الأنباء الإلكتروني، تاريخ المشاهدة 2009/2/12.

6. الفرا، ماجد محمد. الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وبناتها ، تاريخ المشاهدة 30/11/2008، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.annabaa.org/nbanews/71/926.html>
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. الأزمة الاقتصادية العالمية أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية متعددة الأطراف موجز تتفيدى، 19/3/2009.
8. عبد المعبد، داليا أبو الغيط. الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، تاريخ المشاهدة 10/1/2009، على الموقع الإلكتروني:
http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/530/financial_crises_in_US.doc
9. اليوسف، نورة عبد الرحمن. أسباب الأزمة المالية العالمية ، تاريخ المشاهدة 5/1/2009، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html>
10. العتيبة، مانع سعيد. الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ، موقع صحيفة الخليج السعودية، تاريخ المشاهدة 12/2/2009.
<http://www.alaswaq.net/views/2008/11/21/19730.html>
11. حشاد، نبيل. الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، تاريخ المشاهدة 12/2/2009، على الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/NR/exeres/D1625F67-11FA-49EC-AAA6-DEAC122B7604.html
12. محمد، مريم. الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية على العالم ، تاريخ المشاهدة 9/4/2009، على الموقع الإلكتروني:
<http://news.maktoob.com/article/2114594/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9.html>